جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
دراسات اسلامية معاصرة / العدد 35 / آذار 2023

البراغماتية
دراسة في المفهوم والأسس المعرفية والقرآنية

Pragmatism A study in the concept and cognitive and Al-Qurania foundations

أ.م. د. حيدر فرحان عبد
Assist. Prof. Dr.Haider Farhan Abed

جامعة واسط/ كلية التربية الأساسية
University of wasit /collage of education/ Arabic Department

الكلمة المفتاحية :البراغماتية – المفهوم, والمصطلح.

Keyword: pragmatics, concept, and term.

الملخص:

يتناول البحث بالدراسة والتحليل لمفهوم التداولية والأسس المعرفية والقرآنية لها التي تأتي من الدلالة التضمنية للمصطلح كونه يدل على التفاعل؛ و[يقصد ب(pragmatic)] مقابلات عربية أُخرى أقل شهرة... مثل الذرائعية والنفعية والتخاطبية والوظائفية؛ لما يتضمنه مصطلح تداول من دلالة على التفاعل والواقعية والممارسة والتعالق".

وبالرجوع إلى المعجمات العربية نجد أن الدلالة اللغوية لمصطلح تداول تعني الاستعمال بالتتابع والانتقال؛" يقال: صار الفيء دُولة بينهم يتداولونه مرّة لهذا ومرّة لهذا...؛ وفي القرآن الكريم قوله تعالى: (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)(الحشر/7) أما في حديث الدعاء: فحدّثني بحديث سمعتَه من رسول الله، صلى الله عليه [وآله] وسلم، لم يتداوله بينك وبينه الرجال أي لم يتناقله الرجال وترْويه واحدا عن واحد؛... وتداولنا الأمر: أخذناه بالدول. وقالوا: دواليك أي مداولةً على الأمر؛...ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي: أخذته هذا مرة وهذا مرة، ودال الثوب يدول أي بلي...". فالتداول يعني الاستعمال ومن هنا يتبين أن طه عبد الرحمن كان موفقا فيما أرى في اختياره مصطلح التداولية بوصفه مقابلا لمصطلح (pragmatic) الإنجليزي، وهو ما اختاره أغلب من ترجم هذا المصطلح في مصادر التداولية؛ لأن طه عبد الرحمن اهتم" بالقضايا التداولية من وجهة نظر منطقية وفلسفية، مستمدا وسائله النظرية والمنهجية من علمين حققا نتائج باهرة، هما: اللسانيات والمنطق. وهذا ما أكسب النظرية رؤية منهجية ناقدة تنمّ عن وعي كبير بأهمية المنهج العلمي

والتداولية هي أفضل كلمة يمكن استعمالها مقابلا لمصطلح Pragmatique وذلك لأنها تفيد معنى الممارسة، كما تفيد معنى التفاعل في الخطاب، وكل ذلك في إطار الدلالة والتداول على السواء وومازاد قوة التداولية ووضوحها استعمالها في اساليب متعددة في القصص القرآنية بكونها أسلوبا متميزا معجزا لانظير له بين الأساليب العربية

Abstract:

The research deals with the study and analysis of the concept of pragmatism and its epistemological and Qur'anic foundations, which come from the implied significance of the term as it denotes interaction; And [by (pragmatic)] he means other less well-known Arabic interviews... such as pragmatic, utilitarian, discursive, and functional; Because the term trading includes an indication of interaction, realism, practice and interdependence

Referring to the Arabic dictionaries, we find that the linguistic connotation of the term "tadawul" means use in succession and transfer; "It is said: The fay' has become a state between them, and they trade it once for this and another for this…" And in the Holy Qur'an, the Almighty says: (So that it does not become a state among the rich among you) (Al-Hashr / 7).) As for the hadith of supplication: He related to me a hadith that I heard from the Messenger of God, may God's prayers and peace be upon

him [and his family], and it was not circulated between you and him by men, i. The matter is;...and the days passed, meaning it revolved, and God circulated it among the people, and the hands circulated it: I took it this once and this time, and the garment indicated that it circulated, i.e. worn out...". Circulation means use, and from here it becomes clear that Taha Abd al-Rahman was successful in what I see in choosing the term pragmatic as an equivalent to the English term (pragmatic), which was chosen by most of those who translated this term in pragmatic sources; Because Taha Abdel Rahman cared about deliberative issues from a logical and philosophical point of view, deriving his theoretical and methodological means from two sciences that achieved impressive results: linguistics and logic Pragmatic is the best word that can be used in exchange for the term Pragmatique, because it informs the meaning of practice, as well as the meaning of interaction in discourse, and all this within the framework of significance and deliberation alike

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق والمرسلين سيدنا ابي القاسم الصادق الامين، وعلى اله الطيبين الطاهرين.

وبعد.

تسعى هذه الدراسة الى تتبع مصطلح (التداولية) بوصفه مقابلا للمصطلح الإنكلو فرنسي فضلا عن اختلاف المفهوم بين هاتين اللغتين الامر الذي أدى إلى عدم استقرار ترجمة هذا المصطلح ووضع مقابل عربي له.

ويعد جمع المادة اقتضت طبيعة البحث تقسيمه بعد المقدمة على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول :(التداولية حدودها ، مفهومها ، نشأتها)

أولا: في المصطلح

ثانيا: في المفهوم

ثالثاً: السياق بين التداولية وعلم الدلالة

رابعا: مهام التداولية.

المبحث الثاني : (التداولية مبادئها و أسسها المعرفية)

أولا: الأصول التاريخية والمعرفية للتداولية.

ثانيا: من مبادئ التداولية وأسسها.

المبحث الثالث : (التداولية ومصطلح الفعل الكلامي)

أولا: نظرية الأفعال الكلامية.

ثانيا: تصنيف الأفعال الكلاميّة.

ثالثا: مرحلة سيرل.

رابعا: القصديّة.

ثم جاءت الخاتمة فدونت فيها اهم النتائج التي توصل اليها البحث، ثم ثبت للمصادر والمراجع.
واخيرا...اسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن وأن ينفعني، وينفع الدّارسين به وعلى الله قصد السبيل والحمد لله رب العالمين.

أولا: في المصطلح:

التداولية ترجمة للمصطلحين (pragmatic)الإنجليزي، و(pragmatique) الفرنسي. ومعناه في الإنكليزية تدل في الغالب على ماله علاقة بالأعمال والوقائع الحقيقية؛ وفي الفرنسية يدل على المعنيين الآتيين:(محسوس)،و(ملائم للحقيقة)[1].

وهذا يعني اختلاف المفهوم بين اللغتين مما يؤدي إلى عدم استقرار ترجمة هذا المصطلح؛ فقد وضع د. عبد القادر الفهري الفاسي مصطلح الـ(الذريعي) مقابلا عربيا له[2].في حين وضع هارتمان وسورك مصطلح (البراكماتية) مقابلا عربيا له[3].

ويعود الفضل في سكّ مصطلح (التداولية) بوصفه مقابلا للمصطلح الإنكلو فرنسي للفيلسوف العربي طه عبد الرحمن؛ كما في قوله:" ومن جملة ما فعلت إني وضعت مصطلحات كثيرة تبناها زملائي عن رضى وعن اقتناع علمي، منها المصطلح الذي نتداوله اليوم وهو التداول، فإني وضعت هذا المصطلح منذ سنة 1970م في مقابل(pragmatique)"[4].

ويرى د. نعمان بوقرة أن أفضلية مصطلح (التداولية) تأتي من الدلالة التضمنية للمصطلح كونه يدل على التفاعل؛ إذ قال:"ولهذا المصطلح [يقصد(pragmatic)] مقابلات عربية أُخرى أقل شهرة... مثل الذرائعية والنفعية والتخاطبية والوظائفية؛ لما يتضمنه مصطلح تداول من دلالة على التفاعل والواقعية والممارسة والتعالق "[5].

وبالرجوع إلى المعجمات العربية نجد أن الدلالة اللغوية لمصطلح تداول تعني الاستعمال بالتتابع والانتقال؛" يقال: صار الفيء دُولة بينهم **يتداولونه** مرّة لهذا ومرّة لهذا...؛ وفي حديث الدعاء: حدّثني بحديث سمعتَه من رسول الله، صلى الله عليه [وآله] وسلم، لم يتداوله بينك وبينه الرجال أي لم يتناقله الرجال وترْويه واحدا عن واحد؛... وتداولنا الأمر: أخذناه بالدول. وقالوا: دواليك أي مداولةً على الأمر؛...ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي: أخذته هذا مرة وهذا مرة، ودال الثوب يدول أي بلي..."[6]. فالتداول يعني الاستعمال ومن هنا يتبين أن طه عبد الرحمن كان موفقا فيما أرى في اختياره مصطلح التداولية بوصفه مقابلا لمصطلح (pragmatic) الإنجليزي، وهو ما اختاره أغلب من ترجم هذا المصطلح في مصادر التداولية[7]؛ لأن طه عبد الرحمن اهتم" بالقضايا التداولية من وجهة نظر منطقية وفلسفية، مستمدا وسائله النظرية والمنهجية من علمين حققا نتائج باهرة، هما: اللسانيات والمنطق. وهذا ما أكسب النظرية رؤية منهجية ناقدة تنمّ عن وعي كبير بأهمية المنهج العلمي"[8].

ثانيا: في المفهوم:

التداولية منهج لغوي يعالج علاقة العلامات بمؤوليها (مستعمليها): وهذا هو التعريف البدائي للتداولية، ويوضح موريس(1938) في التعريف الذي ساقه في إطار مخطط يروم من خلاله تحديد السيميوطيقيا، فإقامه على ثلاثة أبعاد أساسية؛ وهي: النحو، ويُعنى بدراسة علاقة العلامات فيما بينها في التراكيب النحوية، والدلالة وتهتم بدراسة علاقة العلامة بالمرجع الذي تحيل إليه، والتداوليات ومهمتها دراسة علاقة العلامات بمؤوليها (مستعمليها) [9].

ويرى الدكتور حافظ علوي أن هذا التعريف قد رسم بوضوح معالم الرؤية التداولية، ودورها في عملية التواصل، فإنه لم يهتم بتحديد القواعد المشار إليها، وهذا ما فسح المجال لصياغة تعريفات جديدة طابعها التعدد والاختلاف، سعت كلها إلى تدقيق مفهوم التداولية ووظيفتها وموقعها بين العلوم والمعارف عموما، واللسانيات خصوصا، ويمكن صياغة أهم القضايا الإشكالية التي تحاول تلك التعريفات الإجابة عنها وهي: ماذا نفعل عندما نقول؟؛ ماذا نقول تحديدا؟؛ من يتكلم؟؛ ومن يخاطب؟؛ ولماذا يتكلم على هذا النحو؟؛ كيف يمكن أن يخالف كلامُنا مقاصدنا؟؛ وما هي أوجه استخدام اللغة الممكنة؟.

وللإجابة على هذه الأسئلة لابد من استحضار مجموعة من المعطيات لا تكون المقاربة التداولية إلا بها؛ ومنها: التركيز على مستعملي اللغة وسياقات الاستعمال؛ مراعاة ظروف استعمال اللغة كما يقررها المجتمع؛ الاهتمام بمظاهر التأويل بحسب السياقات؛ تحليل مقام الخطاب ومقاصده؛ دراسة معاني المنطوقات في علاقتها بالمتكلّم؛ دراسة الاستلزام الحواري، ومعرفة كيف يمكن أن يكون الاتصال أوسع من مجرد القول؛ استحضار الشروط التي تجعل المنطوقات مناسبة وناجحة إنجازيا؛ دراسة العلاقة بين أفعال الكلام وسياقاتها غير اللغوية، بلورة نظام لأفعال، ودراسة العوامل التي تحدد اختيارنا للغة [10].

وقد حدّد (يول) المجالات الأساسية التي تهتم بها التداولية وحدّدها بأربعة مجالات؛ هي: التداولية هي دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم، التداولية هي دراسة المعنى السياقي، التداولية هي دراسة كيفية إيصال أكثر مما يقال، التداولية هي دراسة التعبير عن التباعد النسبي؛ والمجال الأخير ينطوي على القرب المادي أو الاجتماعي أو المفهومي الذي يعتمد على الخبرة المشتركة بين المتكلمين، فالمتكلمون هم من يحدد ما يحتاجون قوله بناءً على قرب المستمع أو بعده[11].

وأرى أن أفضل تعريف لمفهوم التداولية والأدق من بين مجموعة منها , هو ما قرّره د. مسعود صحراوي إذ عرّفها: بأنها " مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي يُنجز ضمنها الخطاب، والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة، والبحث عن أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية "[12].

وقد عزى د. عبد الهادي الشهري السبب في تعدد تعريفات التداولية بناءً على اهتمامات الباحث نفسه؛ فقد يقتصر الباحث على المعنى، ولكن ليس بمفهومه الدلالي البحت، بل المعنى في سياقه التواصلي، مما يسوغ معه تسمية المعنى بمعنى المتكلم فيعرفها بأنها (دراسة المعنى التواصلي، أو معنى المرسِل، في كيفية قدرته على إفهام المرسَل إليه بدرجة تتجاوز معنى ما قاله)؛ وقد يعرفها انطلاقا من اهتمامه بتحديد مراجع الألفاظ، وأثرها في الخطاب، ومنها الإشاريات بما في ذلك طرفي الخطاب، وبيان دورهما في تكوين الخطاب ومعناه وقوته الإنجازية.

كما قد تعرف من وجهة نظر المرسل، بأنها كيفية إدراك المعايير والمبادئ التي توجهه عند إنتاج الخطاب، بما يكفل له ضمان التوفيق من لدن المرسل إليه عند تأويل قصده وتحقيق هدفه. ومن جملة هذه الرؤى اختار الشهري أن التداولية بمفهومها العام هي دراسة الاتصال اللغوي في السياق؛ وهذا التعريف هو ما يسمح بدراسة أثر السياق في بنية الخطاب، ومرجع رموزه اللغوية ومعناه، كما يقصده المرسل[13].

وهذا التعريف يلبس في مفهومه العام بين التداولية والدلالة؛ لأن الدلالة دراسة الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى، ودراسة علم الدلالة للرمز يعني ما كان داخل اللغة وخارجها، أي السياق[14]؛ ومن هنا كان لابد من التفريق بين ميدان التداولية المعرفي وميدان علم الدلالة لوضع أُسس كل علم بما لا يسمح بالتداخل بينهما في دراسة اللغة، وهو ما سنعرض له في المحور الآتي.

ثالثاً: السياق بين التداولية وعلم الدلالة.

إن العلاقة بين الدلالة والتداولية تتمثل في كونهما يتجاذبان السياق كمحور خارج لغوي، ولكن علينا أن نحذر ـ بسبب العلاقة الوطيدة بين البنية والاستعمال ـ من الخلط بينهما، فما هو راجع إلى اللفظ له قوانينه الخاصة به، وهي غير قوانين استعمال اللغة؛ فدراسة الجانب الاستعمالي هو ما يسميه الأوربيون الآن البراغماتية[15]؛ في حين أن دراسة البنية في علاقة الدال بالمدلول هي محور الدراسة الدلالية إلى جانب ربط أجزاء الكلام بالسياق وهو تلك الأجزاء التي تسبق النص أو تليه مباشرة ويتحدد من خلالها المعنى المقصود[16]؛ أو السياق هو " العش الذي تحيا فيه اللفظة، وهذا ما يؤكد جانب الوظيفية الاجتماعية للغة ومن هنا فإن تعدد المعنى الوظيفي للأداة ودلالتها يكون حسبما تفيده من السياق"[17].

واستطاع يول وفيليب بلانشيه تحديد العلاقة بين الدلالة والتداولية من خلال بيان أن التداولية منتج ما بعد الدلالة بمعنى أن الدلالة ظلّت قاصرة عن تبيين المفهوم الدقيق للمعنى، مما جعلها في موضع مساءلة وإعادة توجيه، وهو ما أدّى إلى ظهور التداولية[18].

ومن خلال هذا التمييز " فإن التداولية وحدها تبيح إشراك البشر في عملية التحليل، وتنماز عملية دراسة اللغة من خلال التداولية بأنها تمكننا من التحدث عن المعاني التي يقصدها الناس، وعن افتراضاتهم، وأهدافهم وما

يصبون إليه، وأنواع الأفعال التي يؤدونها أثناء تكلمهم...، أما العائق الكبير فيكمن في الصعوبة البالغة التي تبرز عند تحليل هذه المفاهيم الإنسانية البحتة بطريقة متسقة وموضوعية؛ فقد يضمن صديقان يتحادثان أشياء، ويستدلان على أشياء أخرى من دون وجود أي دليل لغوي واضح يمكّننا أن نشير إليه على أنه المصدر الواضع لمعنى ما أُريد إيصاله. كما في المثال الآتي الذي يبين هذه المشكلة:

ـ هي: إذاً ـ هل فعلت؟

ـ هو: طبعاً ـ ومن لا يفعلها؟

فقد سمعتُ المتكلمين وعرفت ما قالاه، غير أنني بقيت جاهلا بما تم إيصاله.

إذن التداولية مستساغة لأنها تتعلق بالكيفية التي يتمكن من خلالها الناس فهم أحدهم الآخر لغويا، ولكنها قد تنقلب لتكون ميدانا دراسيا مُحبطا لأنها تتطلب منا فهم الناس وما في عقولهم"[19].

وقد يكون سبب التقارب المعرفي بين التداولية والدلالة أنهما ينتميان ـ بحسب تقسيم مورس الذي مرّ ذكره ـ إلى علم العلامات [20]؛ ورغم ذلك نجد الباحثين يلتمسون حدود التفريق بين العلمين؛فقد ذهب د. صلاح الدين زرال" إلى وجوب التفريق في الدراسة بين آليات علم الدلالة التي تصب في صميم طرق دراسة المعنى، وآليات التداولية التي تحاول أن تفسر الاستعمالات الفعلية للكلام "[21].

لذا يمكن القول أن المقام ومراعاته هو المعيار الأساس للتفريق بين ما هو دلالي وما هو تداولي؛ فعلم الدلالة يدرس المعنى قبل التحقق السياقي في مقام التخاطب؛ في حين تدرس التداولية المعنى فيما بعد التحقق السياقي في مقام التخاطب والتواصل؛ ويمكن القول فيما تقدّم أن التداولية هي معنى زائد القصد؛ في حين أن الدلالة هي المعنى أو الفحوى فقط؛ وتبعاً لذلك يلاحظ أن هناك تشابها بين التداولية من جهة والسياق غير اللغوي من جهة أخرى؛ وهو تشابه لا يعني التطابق، لأن التداولية قد أعطت زخما للسياق بمعاملته سياق مستعمل اللغة وليس سياقا بحد ذاته؛ فالسياق من منظور تداولي ليس مجرد عرض للمنظور الجملي كما هو الحال عند مالينوفسكي وفيرث وهاليداي، إنه الموقف الاجتماعي الذي يتم الكلام فيه[22].وتبعا لذلك يمكن القول إن التداولية هي السياق زائدا قصد المتكلم، فهذان هما الأساس الذي قامت عليه التداولية[23].

وتحديد السياق في مقام التخاطب صعب كما يذهب الشهري فـ"مراعاة السياق ودراسته من جانب، أو تحليله في ذهن المرسل من جانب آخر ليس بالأمر اليسير لأهميته ودقته، ولذلك يعترف (كارناب) أن التداولية درس غزير وجديد، بل يذهب أكثر من هذا بقوله إنها قاعدة اللسانيات، إذ أنها محاولة للإجابة عن أسئلة تطرح نفسها على البحث العلمي، ولم تُجب عليها المناهج الكثيرة، وقد لا تسلم من المشكلات حالها حال أي منهج لدراسة اللغة"[24].

ولتبيين دور السياق في بلورة المعنى المقصود في المثال الآتي الذي يوجهه المرسل إلى صديقه:

ـ الجو بارد.

إذ يمكنه أن يعبّر بهذا الخطاب عن مقاصد متعددة من خلال الإحالة إلى سياقات التلفّظ المتنوعة، فتصبح المقاصد الممكنة هي: أطلب منك أن تغلق النوافذ؛ أو أعطني دواءً؛ أو أسقنا شايا؛ أو أُريد أن أنام طلبا للدفء. وهكذا تتعدّد المقاصد وهنا يأتي دور السياق في التلفظ، وبالتالي في مفهوم الخطاب وتحديد إطاره [25].

رابعا: مهام التداولية.

تعنى التداولية بدراسة كيفية تفسير الأقوال المستعملة، أو اعتمادها على المعرفة بالعالم الواقعي المحيط بالنص؛ وكيفية فهم المتحدثين للأحداث الكلامية؛ وكيفية تأثير الجمل بالعلاقة بين المتحدث والسامع[26]، لذا كان من مهامها:

1. دراسة استعمال اللغة التي لا تدرس البنية اللغوية لذاتها، ولكن تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، من حيث كونها (كلاما محددا صادرا من متكلم محدد، وموجها إلى مخاطب محدد، بلفظ محدد، في مقام تواصلي محدد، لتحقيق غرض تواصلي محدد).
2. شرح كيفية جريان عملية الاستدلال في معالجة الملفوظات.
3. بيان أفضلية التواصل غير المباشر وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر، ولذلك يعوّل على التداولية في الإجابة عن الأسئلة الآتية:
   - كيف نصف الاستدلالات في عملية التواصل.
   - ماهو نموذج التواصل الأمثل، أهو الترميز أم الاستلال.
   - ما هي العلاقة بين الأنشطة الآتية: (اللغة التواصل الإدراك) [27].

المبحث الثاني : (التداولية المبادئ و الأسس المعرفية)

أولا: الأصول التاريخية والمعرفية للتداولية.

التداولية منهج في دراسة اللغة شارك في بلورته وتنمية البحث فيه دارسون ينتمون إلى ميادين معرفية مختلفة، أهمها اللسانيات والبلاغة، والمنطق، وفلسفة اللغة، وغيرها من العلوم المعنية بالجزء الدلالي من اللغة[28].

وكما يؤكّد د. مسعود صحراوي بأنه" ليس للدرس التداولي المعاصر مصدر واحد انبثق منه، ولكن تنوعت مصادر استمداده إذ لكل مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفي انبثق منه. فالأفعال الكلامية مثلا مفهوم تداولي منبثق عن مناخ فلسفي عام هو تيار الفلسفة التحليلية، بما احتوته من مناهج وتيارات وقضايا، وكذلك مفهوم نظرية المحادثة الذي انبثق من مفهوم بول غرايس، أما نظرية الملاءمة فقد ولدت من رحم علم النفس المعرفي وهكذا"[29].

ويرى بعض المحدثين أنها جاءت رداًعلى اللسانيات التوليدية، التي اقتصرت على دراسة الجمل دراسة تجريدية، بمعزل عن السياق الذي تستعمل فيه، رافضة فكرة تشومسكي عن المتكلم/ السامع، والسليقي المثالي، يقول ليفنسن:" إن الأساس الأول في نشوء المنهج التداولي كان بمثابة ردّة فعل على معالجة (تشومسكي) للّغة بوصفها شيئا تجريديا، أو قصرها على كونها قدرة ذهنية بحتة، غفلا عن اعتبارات استعمالها ومستعمليها ووظائفها... "[30].

وقول ليفنسن بمجيء التداولية رداًعلى التوليدية ليس دقيقا، لأن التداولية أسبق زمنا كما سيأتي معنا فضلا عن ذلك ليس كل منهج ملزَم بأن يكون ردة فعل على غيره من المناهج اللغوية، بل قد يكون مكملا لها معرفيا وهو ما أكّده الدكتور نعمان بوقرّة الذي يرى أن التداولية بوصفها منهجا لغويا جديدا في دراسة اللغة يشارك في تنمية البحث فيه دارسون **تجاوزوا بعض المفاهيم** اللغوية التي سادت في الفترة الواقعة بين دروس دي سوسير وكتابات تشومسكي، لأنهم أي التداوليون انكبوا على دراسة الأشكال الدلالية لا الدالة مكرسين المبدأ الوظيفي في اللغة من حيث هو إنجاز فعلي في السياقات التواصلية المختلفة[31].

وتختلف اللسانيات التداولية عن لسانيات دي سوسير وتشومسكي في أنها تهتم بدراسة الكلام/الإنجاز، في حين اهتم سوسير وتشومسكي بدراسة اللغة/القدرة، اعتنت التداولية بالمقام اللغوي وأعطته زخما في عملية التحليل اللساني، في حين اهتم سوسير وتشومسكي بالنظام اللغوي نفسه، تطور بفعل التداولية المفهوم الجامد للكلام عند سوسير إلى عمل ديناميكي يأخذ طابع الاستعمال، ومن اهم إضافات التداولية لديناميكية اللغة استخدام مفهوم القصد بدلا من المعنى، وتحليل المحادثة بدلا من تحليل الجملة، وأضحى اللسانيون يبحثون عن مبادئ وأُصول التخاطب لبلوغ كنه المراد بدلا من الاقتصار على البنى اللغوية المجردة[32].

وتبلور المنهج التداولي معرفيا من خلال إسهامات الأبحاث الفلسفية، ويتعلق الأمر تحديدا بما عرف يتيار (الفلسفة التحليلية)، أو (فلسفة اللغة العادية) ومن رواده (أوستن)، و(سيرل)، و(غرايس)؛ ومن قبلهم (فتنغشتاين)في مباحثه المنطقية التي كانت المهاد النظري للدراسة التداولية، فقد لاحظ هؤلاء أن المشكل الأساس في الفلسفة الحديثة لا يتعلّق بغموض المفاهيم والتباس الدلالة، وإنما يتعلّق **بالاستعمال** غير السليم للّغة، فقد لاحظ (فتنغشتاين) أن اللغة تفتقر إلى الدقّة، فالكلمة الواحدة يمكن أن تدل على أكثر من معنى، وللتخلص من هذا المشكل رأوا أن التحليل الفلسفي الصحيح يقتضي وصف الاستعمالات العادية للعبارات اللغوية بدل الاقتصار على مناقشتها مجردة من تناولها في ظروف ومقامات محدّدة؛ لذلك اتخذ فلاسفة اللغة العادية مقولة (المعنى هو الاستعمال) شعارا لهم[33].

في حين كان للدور الذي لعبته الفلسفة التحليلية، والأعطاب والمشاكل التي نتجت عن تمسك التوليدية باستقلالية التركيب في إطار صوري بحت سببان كافيان عند الدكتور إدريس مقبول للتفكير جيدا في البعدين الدلالي **ثم** التداولي، ويحدّد نقطة البداية للمنهج التداولي في دراسة اللغة من خلال أعمال الفلاسفة كما في

محاضرات جون أوستن سنة 1950م في جامعة هارفرد، ضمن برنامج محاضرات وليم جيمس، ومحاضرات بول كرايس ضمن البرنامج نفسه سنة 1967م والتي نشر جزء منها سنة 1989م، هذه المحاضرات التي لم تسمح فقط بإحداث تقدّم في مستوى معرفتنا باللغات الطبيعية بل أحدثت تغييرا طال حتى هندسة اللسانيات، فاكتشاف الأبعاد التداولية للّغة فتح آفاقا أرحب وأنتج أسئلة جديدة ستكون مسوغا للاعتراف بالتداولية بأشكال متعدّدة[34].

ثانيا: من مبادئ وأُسس التداولية.

تقوم التداولية على مفاهيم ونظريات متعددة كثيرا ما يتداولها الدارسون المعاصرون؛ وهي: نظرية الفعل الكلامي، والقصدية، والاستلزام الحواري، ومتضمنات القول، ونظرية الملاءمة[35]، وسنتعرض لهذه المفاهيم تباعا مرجئين الحديث عن الأفعال الكلامية إلى محور خاص، لأن الفلسفة التحليلية هي الينبوع المعرفي لأول مفهوم تداولي وهو الأفعال الكلامية[36].

- **متضمنات القول:** هو مفهوم تداولي إجرائي يرصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة، كسياق الحال وغيره وأهمها:

1. **الافتراض المسبّق:** ينطلق هذا القانون التداولي من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بين شركاء عملية التواصل، وهذه الافتراضات المسبقة ضرورية في نجاح عملية التواصل، وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة، كما في المثال الآتي: التقى شخصان فسأل الأول:

ـ الملفوظ الأول: أغلق النافذة.

ـ الملفوظ الثاني: لا تغلق النافذة.

ففي الملفوظين كليهما (افتراض مسبّق) مضمونها أن (النافذة مفتوحة).

ومن هنا يرى التداوليون أن للافتراض المسبق أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ؛ فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه[37].

2. **الأقوال المضمرة:** هي النمط الثاني من متضمنات القول، وهي عكس الأول، يقول أوركيوني: (القول المضمر هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يكون رهن خصوصيات سياق الحديث)؛ ومثاله:

قال قائل: السماء ممطرة.

إن السامع لهذا الملفوظ قد يعتقد أن القائل أراد أن يدعوه إلى :

- **المكوث في البيت.**
- **أو الإسراع إلى عمله حتى لا يفوته الموعد.**
- **أو الانتظار والتريث حتى يتوقف المطر.**
- **أو عدم نسيان مظلته عند الخروج**

وهكذا تكون قائمة التأويلات مفتوحة، والفرق بين القول المضمر والافتراض المسبق أن الأول وليد السياق الكلامي والثاني وليد ملابسات الخطاب[38].

3.الاستلزام الحواري: وهو المعنى غير الحرفي أي مستلزم القول، كما في المحادثة الآتية:

الاستاذ (أ): هل الطالب (ج) مستعد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة؟

الاستاذ (ب): إن الطالب (ج) لاعب كرة ممتاز.

لاحظ (كرايس) أننا إذا تأملنا الملفوظ الثاني في إجابة الاستاذ (ب) وجدنا أن لها معنيين: أحدهما حرفي وهو (أن الطالب (ج) لاعب كرة ممتاز)، والآخر: مستلزم، ومعناه الاستلزامي أن الطالب المذكور ليس مستعدا لمتابعة الدراسة في قسم الفلسفة، فسماها (كرايس) بظاهرة (الاستلزام الحواري) [39].

ولوصف هذه الظاهرة يقترح غرايس(1975) نظرية المحادثة التي تنص على أن التواصل محكوم (بمبدأ التعاون) وبمسلمات حوارية، وينهض مبدأ التعاون على أربعة مسلمات:

1ـ مسلمة القَدْر (الكم): أي كمية الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية، وتتفرع إلى مقولتين:

أ- إجعل مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الإخبار.

ب ـ لا تتجاوز في مشاركتك (إفادتك) القدر المطلوب.

2ـ مسلمة الكيف: ونصها : لاتقل ما تعتقد أنه كذب، ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة عليه.

3ـ مسلمة الملائمة: وهي عبارة عن قاعدة واحدة: لتكن مشاركتك ملائمة.

4ـ مسلمة الجهة: التي تنص على الوضوح في الكلام، وتتفرع إلى ثلاثة قواعد

أ ـ ابتعد عن اللبس.

ب ـ تحرّ الإيجاز.

ج ـ تحرّ الترتيب[40].

المبحث الثالث : (التداولية ومصطلح الفعل الكلامي)

أولا: نظرية الأفعال الكلامية:

تعرف أفعال الكلام بأنها "أقوال تؤدي بها أفعالا فبها يمكن للمرء أن يُنجز أفعالا بواسطة اللغة، نحو: أُزوجك ابنتي، فبمجرد التلفظ بالقول تصير الابنة زوجة ومن ثم يحدث فعل كلامي"[41].

و يقرّر رواد التداوليّة أنّ مصطلح الفعل الكلامي وارد في أعمال البنيويين السلوكيين أمثال بلومفيلد في السنوات الثلاثين من القرن المنصرم, لكن المفهوم التداولي للفعل الكلاميّ من إبداع أوستن[42],"فقد قارب جون لانجشو أوستن (1911ـ1960) هذه المسألة من زاوية جديرة بالاهتمام. وإذا قلنا أنه نظر للغة على أنها شكل من أشكال النشاط فإن ذلك صحيح جدا، بيد أن ذلك لا يفلح في تمييزه عن آخرين كثيرين من الذين نعتوا اللغة بمثل

هذه النعوت،فمثلا أوضح فيرث أن تقول شيئا ما فإنك تفعل شيئا بعينه ولكن اهتمامه منصب على القول. بينما يهتم أوستن أساسا ـ مقارنة مع فيرث ـ بما ينجز فعلا، آخذين بعين الاعتبار الطرئق التي يأخذ فيها فعل الشيء هيئة قول ما. والفرق بين مصطلح فيرث (الحدث الكلامي)، ومصطلح أوستن (الفعل الكلامي) يحمل الكثير من المعاني"[43].

وبالرجوع إلى مدونة أوستن (كيف ننجز الأشياء بالكلام) نجده يحدد الإطار النظري للفعل الكلامي بقوله:"ينبغي أن نبحث في موضوع دراستنا بحثا دقيقا بأن نتساءل عن الوجوه والمعاني التي تتحصل من كلامنا: وهي كيف أن قول شيء ما هو الأداء والتصرف والإنجاز،...وإن فعل التكلم بشيء ما بالمعنى الواسع لهذا المركب إنما أُسميه بل أمنحه هذا اللقب وهو إنجاز فعل الكلام، ومن هذا السياق فإن دراسة العبارات المتلفظ بها هي في الحقيقة وللسبب نفسه دراسة أفعال الكلام، وإن شئت قلت: دراسة الوحدات الشاملة لعناصر التكلم(speech) اللغوية"[44].

ويحدّد الفعل بتلفّظ المتكلّم بتراكيب نحويّة متّسقة للتعبير عن موقف إزاء المحتوى القضوي المعبّر عن حالة الأشياء في الكون, مما يتبعه تأثيرات خارجية تتجلّى في تغيير حالة الأشياء في الواقع الخارجي, أو التأثير في المخاطب ضروباً من التأثيرات, فالدلالة السياقيّة للتراكيب لا تدرك من دون معرفة خصائصها الإنجازية المقترنة بها في التواصل اللساني[45].

ولتحديد ملامح الفعل الكلامي شخص أوستن ثلاثة مكونات له تتزامن معاً في التلفظ بأي تركيب دال, صنّفها إجرائياً إلى :

1. الفعل القوليّ (Locutionary Act), ويكون بالتلفّظ بشي ما.

2. الفعل الإنجازي (Illocutionary Act), ويكون بإحداث شيء ما عند التلفّظ.

3. الفعل التأثيري (Per Locutionary Act) ويكون بعد التلفّظ بشيء ما[46].

يميّز هذا التصنيف بين العمل الذي يحققه المتكلّم والآلة اللفظية التي يستعملها لإنجاز ذلك[47], وتتماز هذه الآلة بسمات بنيوية ودلاليّة على النحو الآتي :

أ- السمة الصوتية: وهي السمة الأولى في أيّ تلفّظ مقصود, بغض النظر عن دلالته الخارجيّة.

ب- السمة الصرفية التركيبيّة: تتحقّق بالتوسّل بصيغ دالّة تنتمي إلى النظام الصرفي والمعجمي, وتقبل الاصطفاف مع غيرها في متواليّة نسقية.

ج- السمة الدلاليّة: وتكون باستعمال المفردات المنظومة على وفق قواعد نحويّة ذات نمطيّة موسومة دلالياً, وصالحة للتواصل بتحديد سياقها, فتشمل هذه السمة وجهين هما تسمية الأشياء والإحالة عليها[48].

أطلق أوستن على تلك السمات أفعالاً كما أطلق على المكوّنات أفعالاً, فالتصويت فعل والتركيب فعل والاستعمال الدلالي فعل, وتلك السمات ضروريّة في كمال الفعل القوليّ اتّخذ منها أوستن منطلقاً في التحليل اللغوي جاعلاً التركيب والدلالة جزءاً من التداوليّة لا مقدّمة منفصلة تبنى عليها التداوليّة, وبتعبير آخر يضطلع التركيب والدلالة بجزء أساس في نظرية الفعل التداوليّة, وهذا ما يميّز نظرية الفعل الكلامي عن نظرية مورس التي تجعل التداولية مستوى يغاير التركيب والدلالة وإنْ ارتبط بهما ارتباط النتيجة بالسبب.

ويمثّل الفعل الإنجازي محور هذه النظريّة التي تجعل استعمال التراكيب النحوية إنجازاً لأفعال خاصة؛"ولذا اقترح أوستن تسمية الوظائف اللسانيّة الثاوية خلف هذه الأفعال: القوى الإنجازية"[49], أو القيم الإنجازية[50] (Illocutionary Force)؛ لتمييز الفعل الإنجازي عن الدلالة أو المحتوى القضوي في الفعل القولي, ويقصد بالقوة الإنجازية "الأغراض والمقاصد التواصلية المقصودة من الكلام, في حين استعمل تعبير الفعل الكلامي (Illocutionary Act) للدلالة على تنفيذ تلك المقاصد"[51].

ولعلّ الفصل بين الفعل القولي والإنجازي يمثّل تحدياً إجرائياً لدى أوستن ونظّار الفعل الكلامي بعامّة, فثم تلازم لا يقبل الانفكاك بين الإنجاز ودلالة التركيب في الإسناد الخبري والإنشائيات الصريحة الممثلة بالأدوات والأفعال الإنشائية, ولا يكون الإنجاز استدلالياً لاحقاً إلا في الإنشائيات الأولية والإخباريات العدوليّة, ومن هنا يرى بعض التداوليين أن الفعل القولي يتضمن قرائن القوة الإنجازيّة العامّة, ولا يحمل القوة الإنجازيّة الخاصّة, بل يحدّدها السياق التواصلي, ويقصد بالقوى الإنجازيّة العامّة هي الكليّات التي صنّفت إليها أفعال الكلام عند أوستن ومن تلاه, أما الخاصّة فهي فرعيات تلك الأصناف الرئيسة وتحوّلاتها العدوليّة[52]

ويلحظ أنّ أوستن مع اختباره المتواصل لأنماط تمثيليّة للفعل الكلامي لم يستطع أن يحدد أثر الفعل الإنجازي, ولا طبيعة الأثر المقصود إيجاده في بنية الفعل القولي على النحو الذي طوّره الوظيفيون, وقد يعود ذلك إلى التعويل على السمات المعجميّة أكثر من السمات التركيبيّة, على الرغم من كون المفردات المعجمية لا تمتلك مضامين إنجازيّة محدّدة إلا بتسييقها تركيبياً.

أما الفعل التأثيري فهو الأثر أو التأثير الذي يتحقّق في المخاطب بوساطة استعمال التراكيب النحويّة في سياق تخاطبي[53], ليكون الفعل التأثيري جزءاً من العملية التواصليّة وغايتها القصديّة؛ ومن ثمّ فإنه يرتبط بقصود المتكلّم؛ لأنّ القصد لابدّ أن يتضمن الغرض التأثيري المراد إحداثه في المخاطب ويتعلّق من جهة أخرى بالمخاطب عند تفاعله مع من/ ما يتلقاه من خطاب موجه إليه, بيد أنّ دراسته بوصفه جزءاً من القصد لا يضفي شيئاً ذا بال في الفعل الكلامي؛ لأنّ القصد جزء من الفعل الإنجازي, وكذلك دراسته بحسب الأثر المحدث في

المخاطب لا تسهم في تحديد الفعل الكلامي أو طبيعة إنجازه, وعليه يكون الفعل التأثيري خارجياً عن الفعل الكلامي, ولا يعدو إدراجه ضمن مكونات الفعل إجراءً شكلياً لا موضوعياً, وهذا ما نلمسه في النظرية الأوستنية, وربّما تكون دراسته مفيدة ضمن شروط نجاح الفعل.

وقد أدّت هذه الإشكالية إلى اختلاف فهم التداوليين العرب لهذا الفعل في ربطه بمقاصد المتكلّم تارة وإشخاصه في ردود فعل المخاطب تارة أخرى, فنرى يحيى بعيطيش يعرّف هذا الفعل بأنّه :"ما يظهر عادة في ردّ فعله– المخاطب– كأن ينفعل بالقول فينزعج أو يغضب أو يمتثل له فيفرح..."[54], وكذلك خالد ميلاد ومحمد العبد وعبد الله بريمي[55], أما مسعود صحراوي فقد نسب الفعل التأثيري إلى المتكلّم مثل " الإقناع, والتضليل, والإرشاد..."[56], وهي وجوه أقرب إلى مقاصد المتكلّم.

وتتبدى عند ليفنسن ملامح الفعل التأثيري في إطار فرزه عن الفعل الإنجازي, بأنه ((الأثر أو التأثير الكلامي الذي يكتسب خصوصيته من ظروف سوق الكلام, وهو لذلك لا ينجز بصورة متعارف عليها بمجرّد النطق بتلك المقولة, وهو يشمل كافة التأثيرات التي تولّدها مقولة معيّنة في موقف معيّن, سواء أكانت التأثيرات مقصودة أم غير مقصودة وهي غالباً ما تكون غير محدّدة))[57], وما من شك في أنّ أوستن لم يكن مهتماً بالتلقي بقدر اهتمامه بالإنتاج, ويبدو أنّ الفعل التأثيري مموّهاً لدى أوستن نفسه, وربّما كان يقصد به مدى فاعلية الفعل الكلامي في التواصل مما تطوّر إلى بحث النجاح والإخفاق إذ حدّد نجاح الفعل بتحقّق إنجازيته المشروطة بما يأتي:

1. وجود إجراء عرفي مقبول وله أثر عرفي محدّد كالزواج مثلاً, وأنْ يشتمل على تراكيب مسكوكة أو كلمات محدّدة, يتكلّم بها أشخاص معيّنون في ظروف معينة, ومناسبة أطراف الفعل الكلامي لهذا الإجراء المحدّد, مع ملاءمة الظروف.

2. وجوب التفاعل بين أطراف الفعل الكلامي وأدائهم لمهامّهم الكلامية, أداءً صحيحاً بالبعد عن اللبس والغموض في الكلام.

3. توافر الإخلاص في أداء الفعل الكلامي, وإنجاحه بما يتطلب من إجراءات تفاعلية قد تمتد إلى إتقان السلوك المعاقب للفعل الكلامي.

ويميز أوستن الشروط الرئيسة في نجاح الفعل الكلامي, فيجعل الأولين ملازمين لتحقق إنجازية الفعل ونجاحه المؤثر, فإن تخلّف أحدهما أخفق الإنجاز, بخلاف الشرط الأخير فإنّ تخلّفه لا يؤدي إلى خرم الإنجازية, بل إلى سوء تحقّقها, فتكون الأفعال الفاقدة لأحد الشرطين الرئيسين أفعالاً مخفقة في حين تكون الفاقدة للشرط الأخير فقط سيئة الإنجاز[58].

ثانيا: تصنيف الأفعال الكلاميّة:

قدّم أوستن خلاصة نظريته ممثلة بقائمة من الأفعال الكلامية ترجع إلى خمسة أنواع ينضوي تحتها أفعال فرعيّة يمكن عرضها بالآتي:

1. الأفعال الحُكميّة أو القضائية : (verdictives), وهي الأفعال الصادرة عن الجهات القضائية أو التشريعية أو ما يقوم مقامها مثل (يخلي سبيل, ويقدّر, ويشخّص, ويبرئ...).

2. الأفعال السلطويّة أو التوجيهيّة (Excercitives) , تتصف هذه الأفعال بالرسميّة المؤسسيّة فتكون على هيأة قرارات نحو (يعيّن, ويأمر, ويأذن, ويطرد, ويكرّم, ويجند, وينصح, ويختار, ويوصي, ويصرح بـ, ويحدّث, وينصح....).

3. الأفعال التعهديّة أو الالتزاميّة (Commissives), وتكون بتعهد المتكلّم أو إظهار التزامه تجاه أمر معين أو شخص ما, ويندرج ضمنها التصريحات والإعلانات عن النوايا مثل (يعد, ويتعهد, ويتعاقد على, ويضمن, وقسم على , ويقبل بـ...).

4. الأفعال السلوكيّة (Behabitives) أو أفعال العلاقات الاجتماعية وتتصف بكونها أفعالاً توجيهيّة تنمّ على سلوك اجتماعي تفاعلي, قد يكون ردّ فعل تجاه سلوك الآخرين ومواقفهم نحو (يعتذر, ويشكر, ويتعاطف, ويواسي, ويحيي, ويبارك, ويتحدى,...).

5. الأفعال الوصفية الاستعراضية (Expositives), تستعمل هذه الأفعال في إيضاح الأفكار والرؤى والحجاج, مثل (يقول بـ, ويفترض, ويؤكّد, ويسلّم, ويشكك, ويوافق, ويصوّب,...)[59].

لا شك أنّ هذه المحاولة تمثّل قمة نظرية أوستن, ويبدو أنه اعتمد المعايير المعجميّة أساساً تصنيفياً, وعلى هذا الأساس تكون السمات الدلالية للأفعال منطلقاً تصنيفياً عند أوستن[60], فضلاً عن طبيعة التصنيف المؤسسية, مما أدّى إلى تداخل أفعال الأنواع, وعلى الرغم من هذا فإن تصنيف أوستن الخماسي ظلّ محورياً في النظرية الفعليّة, ولم يُجرَ تعديلٌ عليه إلا تسموياً, باستثناء تصنيف أصحاب نظرية الصلة.

ثالثا: مرحلة سيرل:

نعرض في هذه المرحلة أهم تطويرات سيرل لنظرية الفعل الكلامي, من خلال المحاور الآتية:

1- مكونات الفعل الكلامي :

توخى سيرل في تحديد الفعل الكلامي إشخاص أهم مكوناته وهو الإنجاز الذي يمثّل الوحدة التواصلية الأساس[61], بوصف الفعل الكلامي واحداً من أنماط الفعل الإنساني العام, ومظهراً لقدرة العقل على وصل الإنسان بعالمه الخارجي[62], ولا يمكن تحديد طبيعة هذا الفعل الكلامي إلا بمعرفة سمات أجزائه على النحو الآتي:

1. الفعل القولي, وفيه يتلفّظ المتكلّم بكلمات وجمل ذات سمات صوتية وصرفية وتركيبيّة تكوّن الفعل القولي بكل سماته اللغويّة خلا المستوى الدلالي.

2. الفعل القضوي (الدلالي): نسبة إلى القضية المنطقية (Proposition) ويقوم على أمرين الإحالة إلى مرجع (Refreence) والإسناد (Predication), والملاحظ في هذا الفعل قربه من الفعل الدلالي عند أوستن, ومزايلته للقضية الأرسطية القائمة على المحمول والموضوع, بل تستمد قضويّة سيرل في جانب كبير منها من تحليلات فريج للمعنى المرتبط بالتعبير, ويتناول سيرل القضية بعدِّه ((الإشارة أو الدلالة اللغوية حالة خاصة من الدلالة القصديّة, وتحقّق الدلالة القصديّة دائماً بعلاقة التطابق أو الإشباع أو التناسب))[63].

3. الفعل الإنجازي: هو المفهوم ذاته عند أوستن, وله مؤشرات تدلّ عليه تغاير مؤشرات المحتوى القضوي, وقد تندمج معها في المستوى السطحي من التراكيب, وتبيّن عند النظر في المستوى العميق (التأويلي), والجديد عند سيرل تحديده العلاقة بين الفعل الإنجازي والمحتوى القضوي بطريقة منطقية, إذ يرمز للقوة الإنجازية (ق) وللمحتوى القضوي (ض)[64].

ق (ض) أو F (P)

وفي هذا الإطار التمييزي بين المحتوى القضوي الممثّل بالحمل والإحالة, والقوة الإنجازيّة يعدّ سيرل المحتوى القضوي جزءاً من البنية الدلالية للفعل الكلامي, فتكون جملة مثل: (أعدك بأنّي سأزورك) مشتملة على مؤشر القوّة الإنجازيّة (أعدك) ومؤشر المحتوى القضوي (سأزورك)[65].

4. الفعل التأثيري: لم يختلف سيرل عن موقف أوستن بعامّة من الفعل التأثيري, بيد أنّه لم يوله عناية، ولعلّه شكّ في وجود أفعال تأثير تلازم جميع الإنجازات, ولم يحفل إلا بالفعل الإنجازي, لكنه أدرج التأثيري ضمن مستويات الفعل الكلامي وعدّه جزءاً مكملاً لإنجازية الفعل, فهو الأثر الحاصل نتيجة فعل ما ويرصد في سلوك المخاطب وفعله وفكره واعتقاده, غير أن سيرل حزم أمره في كتابه الأخير فرفض أن يرتبط التأثير في المخاطب بمقصد الفعل الإنجازي[66].

وعلى هذا الأساس تكون التراكيب إخبارية وإنشائية مشتملة على مؤشرات للمحتوى القضوي, ومؤشرات ظاهرة أو مضمرة للقوة الإنجازيّة, وقد يصعب في بعض الإنجازيات المباشرة عزل المحتوى القضوي عن القوة الإنجازيّة, فيستعان على ذلك بقرائن مقالية مثل الرتبة والنبر والتنغيم وزمان الفعل ورموز التنقيط والصيغ الصرفيّة للأفعال الإنجازيّة وكذلك القرائن المقاميّة, فلتينك القرائن مجتمعة وظيفة كبرى في تعيين درجة الإنجاز وطبيعته المقصودة في التراكيب المفيدة[67].

2- شروط الفعل الكلامي :

يتعلق العمل الثاني بتطوير شروط الفعل الكلامي, حيث يحكم الفعل الكلامي بنمطين من القواعد, تكفل نجاح إنجازيته لغويّاً وتواصلياً, نوردها بالآتي:

1. القواعد العامة (Regulative Rules), تسيطر هذه القواعد على النشاطات اللغوية الممثّلة للأفعال الإنجازيّة, عن طريق التواضع الموروث وسنن الاستعمال اللغوي.

2. القواعد الإبلاغية (الاتصالية) (Constitutive rules), تنظم هذه القواعد فاعلية الإنجاز في المواقف الاتصالية, حيث تحكم طبيعة الإنجاز وتحدّد آثاره التخطابية[68].

تتضمن القواعد العامة أربعة شروط تكتنف نجاح الإنجاز هي:

أ- شرط المحتوى القضوي: يقضي بورود الفعل ضمن سلسلة كلاميّة ممثّلاً بصيغة دالة على إنجازيته, مثل صيغة الفعل المستقبلي مسنداً إلى المتكلّم في الوعد وإلى المخاطب في الطلب.

ب- شروط ممهّدة: تخصّ كلاً من المتكلّم والمخاطب, نحو كون الآمر ذا سلطة على المأمور, وقدرة المأمور على التنفيذ, وتوافر المتكلّم على حجّة واضحة في تقريره الفعل الكلامي.

ج- شرط الإخلاص: بأن يكون المتكلّم جادّاً في كلامه لتحقيق أحد الأفعال الإنجازيّة قاصداً إلى تحقيق مضمون الفعل الإنجازي في الخارج, ففي حالة الاستفهام يفترض أن يكون المستفهم راغباً في الحصول على المعرفة التي يفتقر إليها.

د- الشرط الأساس: يفترض أن يسلك المتكلّم في أثناء إنجاز الفعل وبعده سلوكاً منسجماً مع مايفترضه ذلك الفعل[69].

يمكن عدّ هذه الشروط قواعد عامة تكوينية تبيّن الكيفيّة الإنجازيّة الناجحة[70], ويمكن تعميمها على سائر الأفعال الكلامية المباشرة[71], أما غير المباشرة أي التي تستلزم من صيغة المنطوق وقرائن المقام بقواعد استدلالية محدّدة, فلها شروطها الخاصة إلى جانب القواعد العامة الآنفة الذكر, وتصاغ القواعد الاستدلالية على الإنجازيّة المستلزمة بالآتي:

1. يمكن صياغة الفعل الطلبي بطريقة غير مباشرة, عن طريق سؤال المخاطب عن قدرته على فعل المطلوب, أو بطريقة إثبات تلك القدرة.

2. يمكن للمتكلّم صوغ فعل توجيهي غير مباشر بطريقة السؤال عن المحتوى القضوي, أو إثباته.

3. يستطيع المتكلّم صوغ فعل توجيهي غير مباشر بطريقة إثبات شروط الجديّة لديه, ولكنّه لا يمكنه تحقيق ذلك عن طريق السؤال عن ذلك الشرط نفسه.

4. يمكن صوغ فعل توجيهي غير مباشر إما بإثبات أسباب كافية للمخاطب تحمله على فعل المطلوب, أو أن يُستَفهَم المخاطب عن تلك الأسباب.

5. يمكن للمتكلّم صوغ فعل وعدي غير مباشر, بأن يثبت توافر الشرط التمهيدي المتعلّق بقدرته على إنجاز ما يعد به, أو عن طريق تساؤله عن توافر ذلك الشرط.

6. يستطيع المتكلّم صياغة فعل وعدي غير مباشر (العرض) عن طريق السؤال عن رغبة المخاطب في تحقيق الفعل الموعود به, ولكنه لا يستطيع صياغة الفعل نفسه عن طريق إثبات تلك الرغبة لدى المخاطب[72]

3- تصنيف الأفعال الكلامية:

وضع سيرل اثني عشر ملمحاً تمييزيّاً تُصنّف الأفعال الكلاميّة على وفقها, ويمكن إرجاع تلك التمييزات إلى أسس ثلاثة هي:

1. مركز الفعل الإنجازي (illocutionary Point).
2. اتجاه المطابقة (Direction of fit).
3. شرط الإخلاص (sincerity condition)[73].

جعل سيرل الأفعال الكلامية خمسة أنواع, ولم يحتفظ من تنميطات أوستن إلا بالأفعال الوعديّة (Commissives), فتكون هذه الأفعال على النحو الآتي:

أ- الأفعال التوضيحية أو التصويريّة (Representatives), يكشف الفعل الإنجازي فيها اعتقاد المتكلّم إزاء أمر ما, واتجاه المطابقة من القول إلى العالم الخارجي.

ب- الأفعال التوجيهيّة أو الطلبيّة (Directives), فعلها الإنجازي حمل المخاطب على عمل معيّن, واتجاه المطابقة يكون من العالم إلى القول.

ج- الأفعال الالتزاميّة (Commissives), الفعل الإنجازي فيها يتمثل بالتزام المتكلّم بوعد أو عهد أو فعل في المستقبل, والمطابقة من العالم إلى القول.

د- الأفعال التعبيريّة (Expressives), الفعل الإنجازي فيها إفصاح عن انفعالات المتكلّم إزاء العالم الخارجي, ومن ثمّ فإنّ هذه الأفعال التعبيريّة (الإفصاحيّة) لا يشترط فيها المطابقة مع العالم الخارجي, بل شرطها الأساس صدق الانفعال.

هـ- الأفعال الإعلانيّة (Declaration), ترتبط إنجازيّة هذه الأفعال بما تحدثه في العالم الخارجي, واتجاه المطابقة فيها مزدوج بين العالم الخارجي والمحتوى القضوي, ولا تحتاج إلى شرط الإخلاص, غير أنّ إنجازيتها ترتبط بأعراف مؤسسيّة على صعيد التواصل الرسمي أو الإعلانات الشخصيّة[74], وعلى هذا الأساس فإنها خاضعة لأعراف المجموعات اللغويّة في استعمالاتها بعامّة, إلا فيما يخصّ الأعراف العالميّة ولاسيّما العلاقات السياسيّة؛ ومن تينك الطبيعة اكتسبت الإعلانيات وضوح الإنجاز وقوته, وبهذا تتأكّد أهمية الأعراف التي جعلها

سيرل رديفة المقاصد في تحليل المعنى والإنجاز في الأفعال الكلاميّة, فوجود المؤسّسة العرفيّة أساس في تحقيق شروط الإنجاز, وعلى هذا تكون الكفاءة الإنجازية كفاءة تواصلية تضمّ إلى جانب القواعد اللسانيّة النحويّة والدلاليّة قواعد عرفيّة اجتماعيّة, ومن الصعوبة على وفق هذا تحقيق تلك الأنماط كفاية لوصف اللغة واستعمالاتها المتسعة, وننوه هنا إلى ألعاب اللغة عند فتجنشتاين المتغيّرة بتغير المقامات والأعراف وتطور اللغة؛ ولذا نجد إغفال تصنيف سيرل للتنبيهات والعروض وكذلك الأمر بالنسبة للنداءات والاستدعاءات[75].

ومن هنا لم يسلم تصنيف سيرل من المؤاخذات, ولاسيّما في تداخل بعض الأفعال الكلاميّة تحت نوعين أو أكثر من الأنواع الخمسة, أو إدراجه تحت النوع الواحد أصنافاً ذات طبيعة مباينة لخصائص النوع نحو إدراجه الاستفهام أو الاستخبار تحت الأفعال التوجيهية (الطلبية)[76].

ولعل هذا ما دعا سيرل إلى مراجعة مبدأ المطابقة في مصنفاته الأخيرة, إذ يصرح قائلاً:" لقد استخدمت في تحليل العبارات التقريريّة والإخباريّة والإرشادية والإلزامية والتصريحية, مفهوم المطابقة بصورة فجة ومن دون تحليل"[77] فيحاول أن يروز هذا المبدأ الفلسفي في استخلاص سمات فارقة بين أنواعه الخمسة أو الستة, "فمن المفترض في حالة العبارات التقريريّة أن يطابق منطوق العبارة واقعاً مستقلاً موجوداً؛ فلا تكون حالة الأشياء سبباً لتحقق الحكم التقريري, أما في حالة التعبيرات الإرشادية والإلزامية والتصريحات, فلا يتحقق التعبير إلا حين يسبب حدوث الأشياء التي يمثلها ويظهر هذا اللاتماثل نتيجة الاختلاف في اتجاه المطابقة (المناسبة)"[78].

وقد يكون منشأ التداخل في الأفعال لدى سيرل اقتفاءه أثر أستاذه أوستن في التعويل على المعجم فكأنّ تصنيف الأفعال الكلاميّة لا يزيد على كونه تبويباً للحقول المعجمية للأفعال المسندة إلى المتكلّم لتكون دلالات تلك الأفعال بمثابة الوحدات الدلالية الصغرى للتواصل اللساني؛ لأنها هي المجسدة للقوى المقصودة بالقول في الشكل الذي يحكم كل بنية نحويّة تواصليّة[79], مما دفع بعض علماء التواصل الاجتماعي إلى نقد نظرية الأفعال الكلامية بدعوى أنها تنسب سلطة جوهريّة إلى الكلمات, في حين تقوم فاعليتها على الوضع الاجتماعي وحده للمتكلّمين[80], بيد أنّ هذا الطرح لا يخلو من غلو في تحكيم الأعراف وإلغاء خصائص النظام اللغوي الداخلية.

رابعا : القصديّة (Intentionalty).

يحدّد سيرل مفهوم القصديّة بقدرة العقل على التوجه تلقاء الأشياء لتمثيلها, وتتضح من هذا التحديد ثلاث خصائص للقصديّة, هي خصيصة العقليّة الواسمة للتفكير الحيّ, والثانية التوجه أو التعلّق, والثالثة تمثيل الأشياء, وتكون الحالات العقلية طبقاً لهذا التحديد نشاطات العقل المتمثلة بالاعتقاد والرغبة والأمل والخوف والحب والكراهة ونحو ذلك[81].

وينبني هذا المفهوم على تمييز غرايس بين نوعين من الدلالة؛ هما الدلالة الطبيعية (غير اللغوية), والدلالة غير الطبيعية (اللغوية وغير اللغوية), وتنبني الأخيرة على مفهوم القصد الذي ينظّم عملية التواصل

ويميّزها عما سواها من النشاطات غير القصديّة, ويجمل مفهوم الدلالة غير الطبيعيّة عند غرايس بقوله:"إن المتكلّم (م) قد أراد أنْ يدل على شيء ما بـ(س) يعني قولنا أن المتكلّم (م) بقوله (س) قصد إحداث تأثير في السامع (ع), بفضل تعرّف (ع) على هذا القصد"[82], ومن هذا التحليل الإجمالي يتبيّن لنا أنّ خصيصة الانعكاس هي خصيصة جوهريّة للاتصال القصدي ولا يكفي في تحقّق التواصل القصدي أن يوجه المتكلّم خطابه المقصود , بل ينحتم إدراك المخاطب قصدية المتكلّم في فعل التوصيل, وبذا ينعكس القصد التوصيلي على ذاته ويؤلف جزءاً مما يراد توصيله[83].

ولم يسلم مفهوم غرايس لوظيفة القصد وآلية اشتغاله من النقد, فوجّه سيرل اعتراضه على فهم القصد بآثاره, وقرر أنّ إنتاج القصد وتأويله متلازمان في إنجاز عمل ما بالقول, وهو عينه ما يفهمه المخاطب, وبذلك يكون تحليل المعنى المقصود بحسب الإدراك تحليلاً قائماً على الدور والتسلسل[84], ومن هنا لم يحصر ريكناتي التواصل الناجح بإيضاح المتكلّم قصوده؛ بل عدَّ التعرف على القصد إنجازاً تواصلياً قصدياً, وفي القواعد التي وضعها سيرل للتواصل القصدي نجد القصد ضمن قواعد المحتوى القضوي, حيث يعتمد سيرل على المحتوى القضوي في نشر القصد, وفي قواعد الصدق أيضاً, فلابدّ للمخاطب من تعيين القصد في إدراك المغزى الكلامي, ولا مناص للمتكلّم من إيضاح قصده دون لبس[85].

وإذا كانت القصود تمثيلات الأشياء في العقل, فإنّ تمثيلها لغوياً يخضع لخصيصة المطابقة بين الحالات القصديّة والعالم الخارجي, فالاعتقادات التي يبنيها المتكلّم عن العالم الخارجي تتمثل في تراكيب تتسم باتجاه مطابقة من العقل إلى العالم, بخلاف الرغبات في الحصول على الأشياء إذ تكون مطابقتها متجهة من العالم إلى العقل, وفي نظرية الفعل الكلامي يفترض أن التراكيب تمثل الواقع الموجود على نحو مستقل, وبقدر ما تنجح أو تخفق في تمثيله تمثيلاً دقيقاً, يقال إنها صادقة أو كاذبة, أي التراكيب الخبريّة التي تصف العالم وتخبر عنه, أما التراكيب الإنشائية فلا تماهي العالم الخارجي أو تكشف عنه وإنما تحاول أن تغيره ليماهي مضامينها, فلا تخضع لمعيار الصدق والكذب بل تتصف بالنجاح أو الإخفاق بحسب أثرها الإنجازي[86] , وبهذا هناك نوعان من التراكيب المطابقية, من التراكيب إلى العالم في الإخباريات, ومن العالم إلى التراكيب في الطلبيات والوعديات, أما الإفصاحيات فهي نوع ثالث فارغ المطابقة بحسب رأي سيرل[87].

يتبدى لنا أن هذا الرائز المنطقي غير كافٍ, فالإفصاحات غير فارغة المطابقة بل تكشف عن حقيقة نفسية إزاء واقع حاصل, فتماهي الإخباريات في المضمون وتفارقها في القصد المولّد, وعليه تكون ذات اتجاه مطابقي مزدوج داخلي نفسي, وخارجي وجودي, ولعل حصر سيرل اتجاه المطابقة بثنائية انعكاسية هو ما آل إلى إفراغ الإفصاحيات من المطابقة.

ويظهر أن العلاقة بين التمثيل اللغوي والحالات القصديّة تستلزم الانفكاك بين القدرة اللغوية والقدرة الإدراكية, بيد أنهما متلازمان وإن تراتبا وجوداً, فالتمثيل اللغوي للقصد تمثيل مشتق من حالة قبلية هي تمثل العقل

للأشياء أولاً, وعلى هذا المنوال تصبح الأفعال الكلامية صوراً مشتقة من الحالات القصديّة ذات الصورة الباطنية من العقل[88].

ويقرر سيرل تبعاً لهذا أن المعنى صورة من القصديّة المشتقة, وتنتقل القصديّة الأصلية أو الباطنية من تفكير المتكلّم إلى الكلمات والجمل والعلاقات والرموز, فالجملة شيء تركيبي يخضع لقدرات تمثيلية, في حين تكون الاعتقادات والرغبات وسائر الحالات القصديّة غير تركيبية؛ لأنها قدرات باطنية أساسية[89].

الخاتمة

1- تحدثت الدراسة عن مفهوم التداولية وأقسامها وأهميتها وأسسها المعرفية، وعلاقة التداولية باللسانيات وعلم الدلالة والبنيوية والأسلوبية واللسانيات النفسية والاجتماعية والثقافية.
2- تعد التداولية ميداناً لغوياً مكملاً للسانيات البنيوية، فهي تحاول فهم الاستعمال اللغوي من خلال سياقات غير لغوية؛ أي السياقات الاجتماعية والثقافية، ومقاصد المتكلمين، وعلاقة العلامات بمستعمليها لا سيما وأّن التداولية لا تهتم كثيراً بمعاني الجملة إّنما تبحث بمقاصد المتكلم بتلك الجملة.
3- التداولية الحديثة نبهت على مبادئ التعاون, والتأدب، والتلطف، والملاءمة، والتصديق. وهي الظواهر التي أشار إليها قديماً الجاحظ وابن قتيبة والماوردي وغيرهم. وأّن بالمنهج التداولي آليات تؤهله لتحليل الخطابات بجميع أنواعها دينية أو قانونية أو سياسية أو أدبية.
4- إّن الصيغة اللغوية الواحدة في المنهج التداولي ينتج عنه عدة درجات من المعنى: أولها:المعنى المباشر(معنى الصيغة)، والثاني معنى المعنى، وهو القوة الإنجازية غير المباشرة والثالث: معنى المعنى وهو قوة إنجازية مستلزمة مثل :الاستفهام: في همزة(ألم) وبه يُعِّبر عن فعل كلامي متضمن في القول: هو إنكار النفي، وتقرير المنفي.

الحمد لله رب العالمين

الباحث

الهوامش:

[1] . ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان: 9.

[2] . ينظر: معجم المصطلحات اللسانية:258.

[3] . ينظر: معجم اللغة واللسانيات:407(هامش).

[4] . استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية:574، و ينظر: الأُسس الإبستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه:262. ينظر: اللغة والخطاب:58.

[5] . لسانيات الخطاب مباحث في التأسيس والإجراء:71(هامش)، وينظر: اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة:161(هامش).

[6] . لسان العرب:252/11ـ 253(دول).

[7] . ينظر: التداولية (جورج يول) مقدمة المترجم:15،والتداولية من أوستن إلى غوفمان:2.

[8] . قضايا ابستيمولوجية في اللسانيات:292.

[9] . ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية:21.

[10] . ينظر: التداوليات علم استعمال اللغة:2ـ3، وبلاغة الخطاب وعلم النص(د. صلاح فضل):10.

[11] . ينظر: التداولية (جورج يول):19 –20، وأُصول تحليل الخطاب (محمد الشاوش):154/1.

[12] . التداولية عند العلماء العرب: 5.

[13] . ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية:22، والزمن في اللغة العربية: 180.

[14] . ينظر: علم الدلالة (أحمد مختار):11 ـ 12، والدلالة السياقية عند اللغويين:34.

[15] . ينظر: الظاهرة الدلالية:365ـ366.

[16] . ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين:52.

[17] . الظاهرة الدلالية:367، وينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص(د. صلاح فضل):25.

[18] . ينظر: التداولية (جورج يول):20،والتداولية من أوستن إلى غوفمان:22.

[19] . المصدر نفسه:20ـ 21.

[20] . ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية:21.

[21] . الظاهرة الدلالية:63.

[22] . ينظر: استراتيجيات الخطاب:23،والتفكير الدلالي في الدرس اللساني:38ـ44.

[23] . ينظر: نظرية الفعل الكلامي:338.

[24] . استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية:23.

[25] . ينظر: مدخل إلى اللسانيات: 54ـ55، واستراتيجيات الخطاب:31.

[26] . ينظر: علم لغة النص(بحيري):109،وعلم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق (الفقي):43/1.

[27] . ينظر: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي(نادية رمضان):22،والتداولية(الصحراوي):26ـ27.

[28] . ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني:36.

[29] . التداولية عند العلماء العرب:17، وينظر: اللسانيات الوظيفية(د.أحمد المتوكل):18.

[30] . استراتيجيات الخطاب:21، والتفكير الدلالي في الدرس اللساني:36.

[31] . ينظر: لسانيات الخطاب مباحث في التأسيس والإجراء:74، واللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة:163.

[32] . ينظر: مدخل إلى اللسانيات:57.

[33] . ينظر: التداولية عند العلماء العرب:18ـ21، والتفكير الدلالي في الدرس اللساني:37.

[34] . ينظر: الأسس الإبستيمولوجية للنظر النحوي عند سيبويه:266ـ267، ونظرية الفعل الكلامي:161.

[35] . ينظر: التداوليات علم استعمال اللغة:42.

[36] . ينظر: التداولية عند العلماء العرب:17.

[37] . ينظر: التداوليات علم استعمال اللغة:43،والتداولية(جورج يول):52.

[38] . ينظر: التداولية عند العلماء العرب:32.

[39] . ينظر: المصدر نفسه:33.

[40] . ينظر: التداوليات علم استعمال اللغة:45ـ 46، ومدخل إلى اللسانيات:99، ولسانيات الخطاب:108.

[41] . ينظر: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي:41.

[42] ـ ينظر: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد: 84، والتداولية من أوستن إلى غوفمان:41.

[43] ـ أعلام الفكر اللغوي: 149/2.

[44] ـ نظرية أفعال الكلام العامة:123ـ124.

[45] ينظر: دائرة الأعمال اللغوية: 9.

[46] ينظر: محاضرات في فلسفة اللغة(د.عادل فاخوري):109ـ110.

[47] ينظر: أصول تحليل الخطاب: 845/2.

[48] ينظر: تقديم عام للاتجاه البراغماتي، ضمن أهم المدارس اللسانيّة: 108.

[49] التداولية عند العلماء العرب: 42.

[50] ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان: 60.

[51] نظرية الفعل الكلامي: 88.

[52] ينظر: تقديم عام للاتجاه البراغماتي: 109.

[53] ينظر: نظرية الفعل الكلامي: 102.

[54] الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو: 99.

[55] ينظر: الإنشاء في العربية: 497، وتعديل القوّة الإنجازيّة، دراسة في التحليل التداولي للخطاب: 311.

[56] في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر،: 53، وينظر: الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة: 44.

[57] نظرية الفعل الكلامي: 94.

[58]– ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 64– 65. والتحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد: 142– 144.

[59] ينظر: نظرية الفعل الكلامي: 120، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 69–70. والإنشاء في العربية: 499؛ ينظر: محاضرات في فلسفة اللغة:111ـ112.

[60] ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان: 63.

[61] ينظر: نفسه: 57.

[62] ينظر: القصديّة: 9.

[63] القصديّة: 250.

[64] ينظر: تقديم عام للاتجاه البرغماتي: 109–111.

[65] ينظر: التداولية اليوم: 273.

[66]ينظر: القصديّة: 204–205.

[67]ينظر: الإنشاء في العربية: 502،501.

[68] ينظر: محاضرات في فلسفة اللغة:106ـ108.

[69] ينظر: التأويل الدلالي– التداولي للملفوظات،: 167.

[70] ينظر: نظرية الفعل الكلامي: 115.

[71] ينظر: الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو: 101.

[72] ينظر: الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو: 106–107.

[73]ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 78.

[74] ينظر: نظرية الفعل الكلامي: 125،اللغة:119-122.

[75] ينظر: المقاربة التداولية: 68-69.

[76]ينظر: نظرية الفعل الكلامي: 130.

[77] القصديّة: 217.

[78] القصديّة: 217.

[79] ينظر: الإنشاء في العربية: 514.

[80] ينظر: القاموس الموسوعي لعلوم اللسان: 698.

[81] ينظر: القصديّة: 21- 22، ونظرية جون سيرل في القصديّة: 54.

[82] القاموس الموسوعي للتداولية: 70.

[83] ينظر: الاقتضاء في التداول اللساني (بحث): 145.

[84] ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية: 70.

[85] ينظر: الخطاب اللساني العربي: 138/1.

[86] ينظر: نظرية جون سيرل في القصديّة: 111- 112.

[87] ينظر: نفسه: 112.

[88] ينظر: القصديّة: 24.

[89] ينظر: نظرية جون سيرل في القصديّة: 120.

المصادر المراجع:

القرآن الكريم

1.الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي،د.نادية رمضان النجار، مؤسسة حورس الدولية، مصر، ط1،2013م.

2.استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي- ليبيا، ط1، 2004م.

3.الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، د. إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، ط1، 2006م.

4.أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، د. محمد الشاوش، المؤسسة العربية للتوزيع، منوبة- تونس، ط1، 1421هـ-2001م.

5.أعلام الفكر اللغوي التقليد الغربي في القرن العشرين، جون إي جوزيف وآخران، الجزء الثاني، ترجمة أحمد شاكر الكتابي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط 1، 2006م.

6.آفاق جديدة في الدرس اللغوي الحديث، د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2002م.

7.الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، د. علي محمود الصرّاف، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط1، 1431هـ-2010م.
8.الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، د. خالد ميلاد، جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 1321هـ-2001م.
9.أهم المدارس اللسانية، مجموعة باحثين، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط2، 1990م.
10.التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، د. صلاح إسماعيل عبد الحق، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط1، 1993م.
11.التداوليات علم استعمال اللغة، د. حافظ اسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، الاردن، ط1، 2011م.
12.التداولية اليوم، آن ريبول وجاك موشلار، ترجمة: د. سيف الدين دعفوس و د. محمد الشيباني، دار الطليعة، بيروت- لبنان، ط1، 2003م.
13.التداولية عند علماء العرب، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م.
14.التداولية من أوستن إلى غوفمان، تأليف فيليب بلانشيه، تعريب صابر الحباشة،وعبدا الرزاق الجمايعي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1012م.
15.التداولية، جورج يول، ترجمة قصي العتابي،الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2010م.
16.التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، د.خالد خليل، ناشرون، ط1، 2012م.
17.التفكير اللغوي بين القديم والجديد، كما بشر، دار غريب، القاهرة،2005م.
18. الخطاب اللساني العربي، د. بن عيسى عسو أزاييط، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط1، 2012م.
19.دائرة الأعمال اللغوية، د. شكري المبخوت، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي- ليبيا، ط1، 2010م.
20.الدلالة السياقية عند اللغويين: د.عواطف كنُّوش المصطفى، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، الطبعة الأولى، 2007م.
21.علم الدلالة:د.احمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع،الكويت، الطبعة الأولى، 1982م.
22.علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، د. سعيد بحيري، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط 1، 1997م.
23.القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، أوزوالد ديكرو وجان ماري، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ط2، 2007م.
24.القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلار وآن ريبول، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين، دار سيناترا- المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010م.
25.بلاغة الخطاب وعلم النص، د. صلاح فضل،الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان،مصر،1990م.
26.الزمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية، د.امحمد الملاخ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،ط2009،1م.

27.الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د. صلاح الدين زرال، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008م.
28.علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، صبحي ابراهيم الفقي، دار قباء، القاهرة،2000م.
29.قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، د. حافظ اسماعيل علوي، و امحمد الملاخ، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1،2009م.
30.لسان العرب، تأليف جمال الدين بن منظور(ت711هـ)، دار صادر، دار بيروت، د ط،د ت.
31.اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، د. نعمان بو قرة، عالم الكتب الحديث، الاردن، ط1، 2009م.
32.لسانيات الخطاب مباحث في التأسيس والإجراء، د. نعمان بو قرة، دار الكتب العلمية، ط1، 2012م.
33.اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، د. أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط2، 2010م.
34.اللغة والخطاب، عمر أوكان، رؤية للطباعة والنشر، القاهرة،ط1، 2011م.
35.محاضرات في فلسفة اللغة، د. عادل فاخوري، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 20132م.
36.مدخل إلى اللسانيات،د. محمد محمد يونس، مطبعة دار الكتب الجديدة، ليبيا،ط10، 2004.
37.معجم اللغة واللسانيات، تأليف: هارتمان وستورك، ترجمة: د.توفيق عزيز وآخرون دار المأمون للترجمة، بغداد، ط1،2012.
38.معجم المصطلحات اللسانية، د.عبد القادر الفاسي الفهري،بمشاركة: د.نادية العمري، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت،دط،دت.
39.نظرية أفعال الكلام العامة، جون أوستن، ترجمة عبد القادر قنيني، أفرقيا الشرق، المغرب، ط2، 2008م.
40.نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي، الأستاذ هشام إبراهيم عبدالله الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت– لبنان، ط1، 2007م.
41.نظرية جون سيرل في القصدية، د. صلاح إسماعيل، حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية (27)، مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، 1428هـ– 2007م.

البحوث:

الاقتضاء في التداول اللساني، عادل فاخوري، مجلة عالم الفكر، م (20)، ع (2)، الكويت، 1989م